

الأطفال مجهولو النسب داخل المجتمع المصرى بين المسؤولية الاجتماعية للدولة والواقع الحالي (*)

فاطمة مجدى محمد شعراوى
مدرس مساعد بقسم علم اجتماع
كلية الآداب، جامعة بنها

الملخص

يعتبر التماسك والتكافل الأسرى من بين أهم العناصر التي تظهر فيها التأثيرات السلبية للتغيرات والتطورات الاجتماعية، فقد بدأت العديد من الأسر تتطلع إلى محاكاة عدد من عناصر الثقافات الوافدة، واتجهت إلى استعارة أنماط ثقافية جديدة اندمجت مع مرور الوقت في ثقافتها المحلية، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها. ففي مجتمعاتنا العربية بدأت تأثيرات ذلك ملحوظة على طبيعة البناء الأسرى وتماسكه، وانبثقت عنه مشكلات اجتماعية وأخلاقية وسلوكية مما أدى إلى إفراز أطفال مجهولو الوالدين (النسب) لا ينعمون بطفولة طبيعية، ثم شباب يعانون من نظرة اجتماعية جارحة رافضة يصعب معها اندماجهم وتكيفهم في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها.

ويعيش معظم أبناء هذه الشريحة حياتهم في مؤسسات خاصة بالرعاية الاجتماعية، وقد تحمل هذه المؤسسات أسماء عديدة مثل ملاجئ الأيتام، أو دور الأطفال، ودور الرعاية وغيرها. وقد تقوم بإدارة مثل هذه المؤسسات جهات حكومية أو جمعيات أهلية أو جهات خاصة يودع فيها الأطفال بسبب غياب أو فقدان الوالدين.

لذلك كانت رعاية الطفولة بشكل عام والأطفال مجهولو النسب بشكل خاص من المفترض أنها أولى اهتمامات الدولة، وأن هؤلاء الأطفال ليس لديهم عائل ولا كفيل سوى الدولة لأنهم من أكثر الفئات المحرومة والمهملة والمهمشة في المجتمع، لذلك يهدف البحث الحالي بعرض مشكلة الأطفال مجهولو النسب داخل المجتمع المصرى، ومعرفة دور الدولة تجاههم، والعدد الفعلى لهؤلاء الأطفال في جمهورية مصر العربية.

الكلمات المفتاحية

الأطفال مجهولو النسب - المسؤولية الاجتماعية.

(*) الأطفال مجهولو النسب داخل المجتمع المصرى بين المسؤولية الاجتماعية للدولة والواقع الحالي ، المجلد الثامن، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٩، ص ص ٦١-٨٣.

Abstract

Family consistency and solidarity are considered the most important elements in which the negative effects of changes and social developments emerge, many families have begun to imitate a number of elements of foreign cultures, and have resorted to adopt new cultural patterns that have become integrated with the local culture and have become an integral part of them. In our Arab societies, the effects of this phenomenon on the nature and cohesion of the family structure have emerged, resulting in social, moral and behavioural problems which resulted in the release of children of unknown parentage who cannot enjoy a normal childhood, and then young people suffering from a rejecting and painful social view and it is difficult to integrate and adapt them in their communities in which they live. Most of this segment of children lives in social care institutions. These institutions may have many names such as orphanages, children's homes, nurseries and others. Such institutions may be directed by government agencies, private associations or private parties where children are placed in custody because of the absence or loss of their parents. Therefore, the care of children in general and children of unknown parentage in particular was supposed to be the first concern of the state, and those children have no family or sponsor but the state because they are the most disadvantaged, neglected and marginalized in society. Therefore, this research seeks to present the problem of children of unknown parentage within the Egyptian society and to know the role of the state towards them and the actual number of these children in the Arab Republic of Egypt.

Keywords

Children of unknown parentage, the social responsibility of the state

مقدمة

لا شك أن هناك ظاهرة اجتماعية ارتبطت بوجود الإنسان على وجه الأرض تتمثل فى إنجاب أطفال من قبل رجل وامرأة لا تربطهما علاقة زواج شرعية أو عقد اجتماعي متعارف عليه يطلق عليهم فى مجتمعاتنا العربية الإسلامية (اللقطاء) أو مجهولو النسب، ويعيش معظم أبناء هذه الشريحة حياتهم فى مؤسسات خاصة بالرعاية الاجتماعية، وقد تحمل هذه المؤسسات أسماء عديدة مثل ملاجئ الأيتام، أو دور الأطفال، ودور الرعاية وغيرها. وقد تقوم بإدارة مثل هذه المؤسسات جهات حكومية أو جمعيات أهلية أو جهات خاصة يودع فيها الأطفال بسبب غياب أو فقدان الرعاية الوالدية.

إن الافتراض القائم هو أن الأطفال مجهولو النسب يعانون من مشكلات تتعلق بطبيعة عيشهم واندماجهم فى المجتمع التى من بينها نظرة بعض الأفراد لهذه الشريحة بنوع من الاحتقار المبنى على افتراض مسبق عندهم وهو (أن النسب والأصل هو عنوان الشرف)، فهذه النظرة الإقصائية أنتجت هوة واسعة بين هذه الفئة وبقية فئات وطوائف المجتمع، وأصبح المجتمع بأعرافه وثقافته فى نقطة موازية تمامًا لهذه الشريحة ومن ثم تولدت المشكلة (مشكلة عدم القبول وعدم القدرة على الاندماج والتكيف)، وهذا العجز عن التكيف والاندماج أنتج بدوره نتائج سلبية، على هذه الشريحة الاجتماعية خصوصاً من الناحية الاجتماعية والنفسية.

فمشكلة المحرومين من الرعاية الأسرية مشكلة معقدة والجهود المبذولة من قبل الأسرة البديلة (الحاضنة) فى دمج هذه الشريحة فى المجتمع تواجهها الكثير من الصعوبات والعقبات منها ما يتعلق بالأسرة البديلة نفسها، ومنها ما يرتبط بمجهول النسب، ومنها ما يعود للمجتمع الذى يعيش فيه. لذلك تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه الظاهرة داخل المجتمع المصرى وأن تساعد الباحثين والمتخصصين ومتخذى القرار قدر المستطاع فى إيجاد حلول وطرق لمعالجة ما تعانيه هذه الفئة من مشكلات تحول دون تكيفها واندماجها فى المجتمع، من خلال العرض الفعلى للبيانات الخاصة بهذه الظاهرة.

يتضح مما سبق أن تنمية الأيتام اقتصادياً واجتماعياً أولى خطوات الاهتمام بمستقبل المجتمع؛ لأنهم من أضعف فئات المجتمع، التى تفتقر إلى الرعاية والاهتمام. والأيتام (مجهولو النسب) أكثر فئات الأيتام معاناة: نتيجة حرمانهم من الأم والأب بل والأقارب،

وهم بلا هوية تحاول الدولة أن توجد لهم هوية بعد أن لفظهم أقرب الناس إليهم (أمل شمس، ٢٠١٧: ٢٦٢).

وعلى ذلك فإنه يمكننا القول إن المجتمع ككل له مصلحة مهمة ورئيسة في حصول الأطفال على الرعاية الكاملة بأسلوب يشبع جميع احتياجاتهم الأساسية بما يضمن عدم معاناتهم من أى وجه من أوجه النقص مستقبلاً (محمد إبراهيم آدم، ٢٠١٦: ١٥).

إشكالية الدراسة:

يعتبر التماسك والتكافل الأسرى من بين أهم العناصر التي تظهر فيها التأثيرات السلبية للتغيرات والتطورات الاجتماعية، فقد بدأ العديد من الأسر تتطلع إلى محاكاة عدد من عناصر الثقافات الوافدة، واتجهت إلى استعارة أنماط ثقافية جديدة اندمجت مع مرور الوقت في ثقافتها المحلية، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها. ففي مجتمعاتنا العربية بدأت تأثيرات ذلك ملحوظة على طبيعة البناء الأسرى وتماسكه، وانبثقت عنه مشكلات اجتماعية وأخلاقية وسلوكية؛ مما أدى إلى إفراز أطفال مجهولو الوالدين (النسب) لا ينعمون بطفولة طبيعية، ثم شباب يعانون من نظرة اجتماعية جارحة رافضة يصعب معها اندماجهم وتكيفهم في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها.

إن الطفل غير الشرعى الذى يعانى من أثر طبيعة اجتماعية صعبة، هو فى الغالب وفى مجتمعاتنا العربى خصوصاً فرد غير مرغوب فيه . وهؤلاء الأطفال يحتاجون إلى تقبل من أفراد المجتمع بحيث يعيشون أفراداً طبيعيين كغيرهم، وهنا لا بد من الاعتراف بأن هؤلاء الأطفال لا ذنب لهم ، ومن واجب المجتمع تقبلهم ورعايتهم والعناية بهم.

وترجع خطورة هذا الموضوع إلى المعاناة التي عايشها هؤلاء الأطفال فى صغرهم ، والتي لا تنتهى عندما يكبرون وإنما تتواصل، وقد تكون أسوأ، فهم يعانون عند العمل، وعند التعامل مع الآخرين ، بل إنهم يعانون فى كل مرحلة من مراحل حياتهم. فإن كثيرين يتعاملون مع من يتم العثور عليهم من الأطفال على أنهم أبناء علاقات غير شرعية مما يصممهم قبل أن ينطلقوا إلى الحياة.

لذلك فإن من واجب الجهات المعنية فى الدولة، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، توفير ظروف مناسبة لهؤلاء الأطفال فى مرحلة الطفولة فلا يجوز معاقبة هؤلاء الضحايا على ذنب لم يقترفوه. فالكثير من هؤلاء الشباب يعانون من التمييز، ويجدون أنفسهم

فى مواجهة مع العديد من المؤسسات الحكومية، والمعاناة، ويعانون من التمييز فى المجتمع من قبل بعض الأفراد، وهذه الحقيقة تستوجب البحث عن حلول لهذه المشكلة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

١. عرض مشكلة الأطفال مجهولو النسب داخل المجتمع المصرى.
٢. معرفة مسؤولية الدولة تجاه الأطفال مجهولو النسب.
٣. التعرف على العدد الفعلى لهؤلاء الأطفال فى جمهورية مصر العربية.

رابعاً: مفاهيم الدراسة

١) مفهوم المسؤولية الاجتماعية *social Responsibility*

- المفهوم الكلاسيكى للمسؤولية الاجتماعية: يستند هذا المفهوم على أفكار الاقتصادى (آدم سميث)، والتي تبلورت حول كون كافة المؤسسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع ككل مع تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح (تامر ياسر البكرى، ٢٠٠١: ٢٢).
- ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها مفهوم يقوم على مدى تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل. بمرعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع (ضيافى نوال، ١٨: ٢٠١٠).
- تعريف المسؤولية الاجتماعية فى علم الاجتماع: هى تحمل الفرد تبعات أفعاله، وقيامه بالدور الاجتماعى المنوط بالمكانة الاجتماعية التى يشغلها، وتقبله أداء واجبات وأعباء هذا الدور، داخل المؤسسات الاجتماعية التى ينتمى إليها، بدءاً من دور الأسرة، وانتهاء بدوره تجاه المجتمع العام (نجلاء فرغلى، ٢٠١٤: ٤٩ - ٥٠).
- التعريف الإجرائى للمسؤولية الاجتماعية: هى المهام التى تكلف بها هيئة معينة أو شخص أو جماعة للقيام بها من أجل خدمة المجتمع مع تحمل عواقبها بشكل كامل.

٢) مفهوم الأطفال مجهولو النسب *Unknown parentage*

- هم من لم يستدل على ذويهم، ويعيشون فى بيوت التبنى أو المؤسسات الاجتماعية ويطلق عليهم اللقطاء (مها الكردى، ١٩٨٠: ١١٣).
- أما اللقيط فى اللغة: فهو الطفل الذى يوجد مرمياً على الطرق لا يعرف أبوه ولا أمه (عبد الجواد خلف، ٢٠٠٠: ١١).

• ويمكن تعريف الأطفال مجهولو النسب بأنهم هم مجهولو الأب والأم، كما أن هذه الفئة هي من أكثر الفئات إحساسًا بالدونية والعار والاكئاب والقلق، وهم الذين يعتبرون أنفسهم قد جاءوا إلى هذه الدنيا بطريق الخطأ (عزازى اسماعيل، ٢٠١٢: ٣٩).

• التعريف الإجرائي للطفل مجهول النسب: هو كل طفل لم يستدل على والديه ويعيش بدونها داخل مؤسسة رعاية اجتماعية أو في الشارع.

منهج الدراسة

ينتمى البحث إلى البحوث الوصفية، التي تضم جمع بيانات حول الظاهرة وتحليلها، والحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعى، وتسهم في تحليل ظواهره.

الإطار النظرى

كلمة وصمة (stigma) كلمة إغريقية الأصل تشير إلى العلامات الجسدية التي وضعت لإظهار شئ شاذ أو سئ يتعلق بالوضع الأخلاقى لحاملها. هذه العلامات عبارة عن جروح أو حروق في الجسم تعلن عن هوية حاملها سواء كان عبدًا أو مجرمًا أو خائنًا ينبغي تجنبه، خصوصًا في الأماكن العامة . يحمل مصطلح الوصمة ومفرداته بين طياته احتمالًا مزدوجًا: هل يفترض الشخص الموصوم أن الآخرين على علم مسبق باختلافه أم أن اختلافه واضح للعيان؟ أو هل يفترض عدم معرفة الآخرين باختلافه وعدم إدراكهم اللحظى له؟ (Erving Goffman, 1963)

ومما سبق فيما يتعلق بالوصم نلاحظ وجود علامة ازدراء تلصق بفرد معين عن طريق أفراد آخرين أو جماعة اجتماعية، ويشير هذا المصطلح إلى أى إجراء سلبي أو تعبير عن استهجان لعدم الامتثال أو أى اختلاف غير مرغوب يتميز به فرد معين مجرمه من التأييد الاجتماعى أو التقبل الاجتماعى، لاختلافه عن بقية الأشخاص في خصائصه الجسمية أو العقلية أو الاجتماعية أو النفسية، والوصم النفسى هو كل ما يبارس من ردود أو أفعال أو مسميات تمنح بقصد أو بغير قصد، تعبر عن الاستهجان والتحقير وأحيانًا الشفقة المبالغ فيها، وتشعر الإنسان بالدونية، وتؤثر على ذاته وتحد من تفاعله الاجتماعى

وتشعره بالنبذ والعزلة. وهذا ما يعانیه الأطفال مجهولو النسب داخل المجتمع من رفض وتحقير وعدم التقبل الاجتماعى مما يولد لدى هؤلاء الأطفال ردود فعل تناسب هذا الرفض المجتمعى.

فالطفل مجهول النسب حينما يتعرض لرفض المجتمع له يشعر بالدونية والاستبعاد الاجتماعى مما يؤدي به إلى عدم الثقة فى النفس وعدم تقدير الذات مما ينعكس عليه فيما بعد بالانجراف فى طريق الانحراف أو الضياع داخل مجتمع لا يعترف به كإنسان.

مجهولو النسب بين قوانين حماية الطفل والواقع

وفقاً للمعايير الإسلامية والعالمية لحقوق الطفل، من حق كل طفل أن ينشأ فى بيئة داعمة ومحبة تلبى احتياجاته الفسيولوجية والنفسية والعقلية والاجتماعية. كل طفل له الحق فى معرفة نسبه والاعتزاز بهويته القومية والثقافية واللغوية والروحية المتفردة. فكل طفل له الحق فى العيش فى بيئة آمنة وداعمة تحترم حقه فى الكرامة الإنسانية والتعليم وتطوير المهارات، فعند اتخاذ أى قرار يتعلق بالأطفال ومنها التبنى هو مراعاة ما هو أفضل للطفل (Muslim women`s Shura council, 2011).

إن الإعلان العالمى لعام ١٩٩٠، لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، قد وجه نداء عالمياً لتوفير مستقبل أفضل لكل أطفال العالم؛ إذ إنهم أبرياء ضعفاء خاصة وأن ملايين الأطفال يعانون من ويلات الفقر والأزمات الاقتصادية ومن الجوع والتشرد ومن الأوبئة والأمية وتدهور البيئة، ومن ثم وجب الاهتمام بصحة الطفل وتعليمه وتأهيله. وقد تضمن الأحكام العامة لاتفاقية هيئة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أربعة عشر حكماً؛ هى (أحمد مجدى حجازى، ٢٠٠٩: ١٨٤-١٨٥):

- ١) سن الطفل فى نظر الاتفاقية الدولية هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة.
- ٢) ضرورة احترام الدول الأطراف لحقوق الطفل دون تمييز بينهم، بسبب لونهم، جنسهم، لغتهم، دينهم، أصلهم القومى أو الاجتماعى أو ثروتهم أو عجزهم أو مولدهم.
- ٣) تفضيل مصالح الطفل فى جميع الإجراءات التى تتعلق بالأطفال.
- ٤) حق الطفل فى الحياة والاسم والجنسية والحفاظ على الهوية وجنسيته واسمه

- وصلاته العائلية على النحو الذى يقره القانون.
- ٥) حق الطفل فى حرية الرأى والتعبير والفكر والعقيدة(حقه فى التعبير عن رأيه، وحقه فى الفكر والوجدان والدين).
 - ٦) حق الطفل فى الحفاظ على حياته الخاصة وتشجيع وسائل الإعلام لصالحه.
 - ٧) منع إساءة معاملة الأطفال ووقايتهم من المواد المخدرة.
 - ٨) إجازة التبني فى الدول التى تجيز أو تقر نظام التبني، وهو غير جائز فى الشريعة الإسلامية وقانون الطفل.
 - ٩) حماية الطفل اللاجئ والطفل المعاق.
 - ١٠) حق الطفل فى التمتع بأعلى مستوى صحى.
 - ١١) حق الطفل فى التعليم على أساس تكافؤ الفرص وضرورة جعل التعليم الابتدائى إلزامياً ومجاناً للجميع، والعمل على تطوير التعليم الثانوى سواء العام أو الخاص.
 - ١٢) حق الطفل فى الراحة ووقت الفراغ واللعب وحقه فى التمتع بثقافته.
 - ١٣) حظر توقيع عقوبة الإعدام على الأطفال أو السجن مدى الحياة أو اعتقالهم.
 - ١٤) حماية الأطفال من النزاعات المسلحة والحروب.

وتتنافى اتفاقية حقوق الطفل مع ما يحدث فى بعض الدول مثل(باكستان) فى إسلام آباد ففيتها لا تصدر الهيئة الوطنية لقواعد البيانات والتسجيل بطاقات هوية لأمثال (محمد) من أبناء مؤسسات الرعاية فى كافة أنحاء البلاد، ورغم بلوغهم السن القانونى، ورغم إدراجهم فى قوائم تعداد السكان، ورغم إصدار بطاقات هوية لذوى الاضطرابات الهوية الجنسية ومنحهم حق التصويت والميراث بموجب قرار المحكمة العليا العام الماضى، يظل الأيتام ممن لا أوصياء لهم محرومين من هذه الحقوق؛ لأن الهيئة الوطنية لقواعد البيانات والتسجيل تشترط وجود البيانات المتعلقة بنسب الطفل ومهما يكن لا ينبغى أن يجرم هؤلاء الأطفال من حقوق المواطنة والهوية (children of unknown parentage face identity crisis-newspaper,2017)

وفى ضوء قوانين حماية الطفل يأتى قانون الطفل المصرى وينص على مجموعة مواد خاصة بضمان حياة كريمة للطفل منها(قانون الطفل المصرى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ٢٦ لسنة ٢٠٠٨):

مادة (١): تكفل الدولة حماية الطفولة والأمومة، وترعى الأطفال، وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم بشكل صحيح من كافة النواحي في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية.

مادة (٢): يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة.

مادة (٣): يكفل حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة والحماية من أى نوع من أنواع التمييز بين الأطفال، بسبب محل الميلاد أو الوالدين، أو الجنس أو العنصر أو الإعاقة، أو أى وضع آخر.

مادة (٤): للطفل الحق في نسبه إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما، وله الحق في إثبات نسبه الشرعى إليهما بكافه وسائل الإثبات بما فيها الوسائل العلمية المشروعة وعلى الوالدين أن يوفرأ الرعاية والحماية الضرورية للطفل وعلى الدولة أن توفر رعاية بديلة لكل طفل حرم من رعاية أسرته ويحظر التبني.

وبين القوانين المعلنة السابقة والتحدث عن حقوق الطفل سواء داخل القانون المصرى أو فى القوانين الأخرى فى بعض دول العالم نجد أن الواقع الحالى للأطفال مجهولو النسب مؤلم جداً، ويصاحبه مستقبل غامض بكل المعانى أمام هؤلاء عند بلوغ سن الثامنة عشرة، فعند ذلك السن يدق ناقوس الخطر بالنسبة لهؤلاء الأطفال، فهم حينها يكونون على مشارف حياة غير مرسومة وبدون عمل وبدون سكن ودائماً بدون هوية، حينها يخشى هؤلاء الوصول إلى هذا العمر، لأنهم لا يستطيعون مواجهة المجتمع بكل فئاته.

فالطفل مجهول النسب فى المستقبل يصبح شاباً لا بد وأن يواجه المجتمع ويتعايش معه ولا يتحقق ذلك بدون تقبل المجتمع لهذه الفئة، والتقبل لا يعنى العطف أو النظر لهم نظرة شفقة ولكن يعنى عدم احتقارهم واحترامهم وتقدير الظروف المختلفة التى أدت إلى وجودهم، وذلك لا يتحقق بين غمضة عين وانتباهها ولكن يحدث مع مرور الزمن، ومع اهتمام الدولة بالإنفاق على هذه الفئة واحترامها وتوفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية لهم سواء داخل المؤسسات الاجتماعية أو حينما يتخرجون منها، فلا بد من أن

نتحمل المسئولية جميعاً ونتعاون مجتمع مع الدولة حتى نصل بهؤلاء الأطفال إلى بر الأمان.

فالواقع الحالى داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية (دور الأيتام) مرير جداً فمن جهة نجد أن ميزانية الانفاق السنوى على كل دار تقدر بحوالى (٤٠٠٠٠) ألف جنيه فقط والمطلوب أن يتم توفير متطلبات كافة الأبناء من (أكل - شرب - ملابس - تعليم - رعاية اجتماعية - صحة نفسية - تدريب - تأهيل) فأى عصى سحرية تستطيع أن توفر كل هذه المتطلبات بهذه النفقة الضئيلة، فالمؤسسة الاجتماعية (مؤسسة الرعاية الاجتماعية بنين بينها) موضوع الدراسة تحتوى على حوالى (٣٩) طفلاً من الذكور، ويوجد لكل طفل دفتر توفير به مبلغ معين يضعه له المتبرعون ويعيش هؤلاء الأطفال بشكل أساسى على تبرعات أفراد المجتمع ولولا ذلك لكان الواقع أشد مرارة، بجانب أنه يحتاج إلى هيكل وظيفى متكامل مؤهل من مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين للتعامل مع هؤلاء الأبناء ويشترط فيهم الكفاءة ويتم ذلك طبعاً بمعرفة وزارة التضامن الاجتماعى، وتوفير أخصائى نفسى بأعلى الدرجات العلمية يتعاون مع الهيكل الوظيفى ويعاونه طبيب بشرى متواجد باستمرار داخل عيادة صحية فى الدار.

ولا بد وأن تزود دور الرعاية الاجتماعية على مستوى الجمهورية بمساحة كبيرة يوجد بها ورش صغيرة لتعليم أبناء المؤسسة حرف فى إجازة الصيف لتفريغ طاقاتهم بها ومن ناحية أخرى لتعليمهم مهارات تفيدهم فى المستقبل عند التخرج من الدار وتفيد من ناحيه أخرى فى تزويد المؤسسة بدخل مادى ينفق عليها ويغضى بعض احتياجات الأبناء.

حجم ظاهرة الأطفال مجهولو النسب داخل المجتمع المصرى

إن ظاهرة الأطفال مجهولو النسب حقيقة موجودة داخل المجتمع المصرى ولا يمكن إغفالها أو الاستخفاف بها، فبناء على تقرير على لسان د/ غادة والى وزيرة التضامن الاجتماعى صرحت أن عدد الأطفال مجهولو النسب ولدى الأسر البديلة بلغ ٣٣٦, ١٢ ألف طفل حتى الآن، علاوة على وجود ٩٧٢٩ طفلاً ب ٤٦٨ مؤسسة إيواء بالأعمار المختلفة، وقالت الوزيرة إنه يتم التنسيق مع مصلحة الطب الشرعى والأحوال المدنية، مطالبة بضرورة عمل حملة توعية داخل أقسام الشرطة، خاصة أنه بمجرد العثور على طفل مجهول النسب يتم تسليمه لأقرب قسم شرطة، مما يتطلب ضرورة إعلام أفراد

الشرطة بأماكن تسليم هؤلاء الأطفال التابعة لوزارة التضامن، مشيرة إلى التنسيق مع وزارة الخارجية لتسجيل بيانات الأطفال مجهولو النسب في حالة اصطحاب الأسر البديلة للأطفال خارج مصر حتى يتم المتابعة ومعرفة أحوال هؤلاء الأطفال بشكل مستمر وكذلك محاسبة الموظفين عن أداء دورهم (www.elyomnew.com/news/).

جدول رقم (١) عدد الأطفال مجهولو النسب في جمهورية مصر العربية

(عزة محمد الطنبولى، ٢٠١٧: ١٤)

عدد الأطفال	السنة
١٠٦٥٣	٢٠٠٠
١٢٣٣٤	٢٠٠٢
١٤٥٢٦	٢٠٠٤
١٧٦٣٥	٢٠٠٦
١٩٧٥٨	٢٠٠٨
٢١٨٨١	٢٠١٠
٢٣٩٨١	٢٠١٢

ويتضح من الجدول رقم (١) تدرج في تزايد عدد الأطفال مجهولو النسب من عام ٢٠٠٠ كان عدد الأطفال (١٠٦٥٣) وتزايد بالتدريج حتى أصبح (٢٣٩٨١) طفلاً عام ٢٠١٢ وهذا إن دل على شيء يدل على الخطورة التي تهدد كيان مجتمع بل تهدد كيان دولة بالكامل، ومازال التزايد مستمر في إعداد الأطفال مجهولو النسب ومن ثم إنشاء العديد من المؤسسات الإيوائية لرعاية هذه الفئة تأميناً لسلامة المجتمع وتدعيماً له وفي نفسه الوقت إمداد المجتمع بطاقات إنتاجية ذات قيمة.

وتتنافى هذه الإحصائية عن عدد الأطفال مجهولو النسب في جمهورية مصر العربية مع آخر إحصائية من وزارة التضامن الاجتماعي في ٢٠١٨/٤ حيث نجد إن العدد تضاعف بشكل كبير من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨ وذلك إن دل على شيء فيدل على عدم مصداقية البيانات ودقتها. ويدل على عدم مصداقية هذه البيانات الجدول التالي:

وطبقاً لآخر الإحصائيات التي صدرت من وزارة التضامن الاجتماعي بخصوص

عدد الأطفال مجهولو النسب في محافظات جمهورية مصر العربية بتاريخ ١/٤/٢٠١٨ من
وزارة التضامن الاجتماعى "مركز المعلومات ودعم القرار" يتضح الآتى:

جدول رقم (٢)

المحافظة	عدد الأطفال مجهولو النسب
أسوان	٩
أسيوط	٥٠
الإسكندرية	٦٣٩
الإسماعيلية	١٢٨
الأقصر	٨٠
البحيرة	١٠٤
الجيزة	١١٥٥
الدقهلية	٤٥٠
السويس	٢١
الشرقية	٢٨٦
الغربية	٤٣١
الفيوم	٣٨
القاهرة	١٩٠٧
القليوبية	٢٩٠
المنوفية	٢٠١
المنيا	٢١
بنى سويف	٥٧
بورسعيد	٤٨
جنوب سيناء	١٠
دمياط	٤٧
سوهاج	٦٧
شمال سيناء	٢٧
قنا	١٧
كفر الشيخ	١٤٤
مرسى مطروح	١٩
الاجمالى	٦٢٤٦

يتضح من الجدول رقم (٢) أن عدد الأطفال مجهولو النسب يزداد بشكل كبير في محافظة القاهرة حيث بلغ عددهم (١٩٠٧) وذلك لزيادة عدد سكانها وتعدد طبقاتهم الاجتماعية، ويليهما محافظة الجيزة حيث بلغ عدد الأطفال مجهولو النسب حوالى (١١٥٥) تليها محافظة الإسكندرية حيث بلغ عددهم (٦٣٩) ثم تأتى محافظة الدقهلية ويبلغ عدد الأطفال (٤٥٠) طفلاً وتأتى محافظة الغربية ليقبل فيها العدد إلى (٤٣١) طفلاً مجهول النسب ثم تأتى محافظة الدراسة وهى محافظة القليوبية حيث يبلغ عدد الأطفال مجهولو النسب حوالى (٢٩٠) طفلاً ثم تأتى محافظة الشرقية ليبلغ فيها عدد الأطفال (٢٨٦) طفل تليها محافظة المنوفية يبلغ فيها عدد الأطفال (٢٠١) طفلاً ثم تليها محافظة كفر الشيخ ليبلغ العدد فيها (١٤٤) طفلاً ثم محافظة الإسماعيلية يبلغ عدد الأطفال (١٢٨) طفلاً ثم تليها محافظة البحيرة ليبلغ عددهم (١٠٤) ثم محافظة الأقصر بعدد (٨٠) طفلاً ثم محافظة سوهاج بعدد (٦٧) طفلاً ثم محافظة أسيوط بعدد (٥٠) طفلاً مجهول نسب ثم تأتى محافظة بنى سويف ليبلغ عدد الأطفال (٥٧) ثم محافظة بورسعيد بعدد (٤٨) طفلاً ثم محافظة دمياط بعدد (٤٧) طفلاً ثم محافظة الفيوم بعدد (٣٨) طفلاً ثم يقل عدد الأطفال في محافظة شمال سيناء ليصبح عددهم (٢٧) ثم محافظة المنيا والسويس يكون فيها العدد (٢١) طفلاً ثم يتضاءل العدد في محافظة مرسى مطروح ليصبح (١٩) طفلاً ثم تاتى محافظة قنا وصبح عددهم (١٧) طفلاً، واخيراً تأتى محافظة جنوب سيناء ليصبح العدد فيها (١٠) طفلاً ثم تتصدر محافظة أسوان الترتيب الاخير في عدد الأطفال مجهولو النسب ليصبح العدد فيها (٩) طفلاً فقط.

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن الأطفال مجهولو النسب يزداد عددهم في المحافظات الحضرية المتكدسه بالسكان (القاهرة- الجيزة- الإسكندرية) وذلك لتعدد وتنوع السكان فيها، بينما يقل العدد في المحافظات التى يغلب عليها الطابع الريفى (الغربية- القليوبية- الشرقية- المنوفية- كفر الشيخ- الإسماعيلية- البحيرة- الأقصر- سوهاج- أسيوط- بنى سويف- بورسعيد- دمياط- الفيوم- شمال سيناء- المنيا- السويس- مرسى مطروح- قنا- جنوب سيناء- أسوان) التى تنتشر فيها العادات والتقاليد حيث التمسك بالدين وتعاليمه، ويساعد على ذلك قلة عدد السكان بهذه المحافظات مقارنة بالمحافظات التى يزيد فيها عدد السكان.

إذن بالمقارنة بين الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) يتضح أن عدد الأطفال مجهولو النسب في السنوات من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢ وصل إلى (٢٣٩٨١) طفلاً، بينما في الجدول رقم (٢) وصل عدد الأطفال مجهولو النسب بتاريخ ٢٠١٨/٤/١ في جميع محافظات جمهورية مصر العربية (٦٢٤٦) طفلاً مما يؤكد أن هناك تناقض بين البيانات الموجودة في وزارة التضامن الاجتماعى، والبيانات الموجودة في المصادر الأخرى وذلك إن عبر عن شىء فإنه يعبر عن عدم دقة البيانات الخاصة بهذه الظاهرة في المجتمع المصرى نظراً للتنامى السريع للظاهرة داخل المجتمع.

جدول رقم (٣) بيان بعدد المؤسسات الإيوائية على مستوى الجمهورية ٢٠١٦-٢٠١٧م (وزارة التضامن الاجتماعى، الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية، الإدارة العامة للأسرة والطفولة، إدارة المؤسسات):

م	المديرية	عدد المؤسسات	عدد المستفيدين	السعة	العدد الفعلى للجهاز الوظيفى وفقاً للائحة	الجهاز الوظيفى وفقاً للائحة
١	القاهرة	٢٢٢	٤٢٧٨	٥١٥١	١٦٦١	-
٢	الجيزة	٥٩	١٢٤٨	١٧٠٦	٥٥٢	-
٣	القليوبية	١٣	٣٢٧	٤٨٨	١٣٥	١٩٢
٤	الإسكندرية	٢٤	٢٩٤	٦٠٤	٢٩٥	-
٥	الغربية	٢٤	٤٩٠	١٠٤٥	٢٣٧	٣٥٨
٦	الدقهلية	١٢	٣١٩	٥٤٠	١٨٣	٣٠١
٧	السويس	٢	٢٦	٧٦	٢٢	٣٤
٨	الإسماعيلية	٥	١٩٧	٤٢٥	١٦٦	١٦٦
٩	المنوفية	٧	١٩٧	٣٧٥	-	-
١٠	دمياط	٢	٦٧	١٥٠	٣٨	٥٦
١١	كفر الشيخ	٢	٥٠	١٠٠	٣١	٣١
١٢	الشرقية	١٣	٤٠٠	٥٧٠	١٩٨	٢٢٢

م	المديرية	عدد المؤسسات	عدد المستفيدين	السعة	العدد الفعلى للجهاز الوظيفى	الجهاز الوظيفى وفقاً للائحة
١٣	بورسعيد	٦	١٣٦	٢١٠	٧٢	١١١
١٤	البحيرة	١٨	٢٩١	٣٩٥	٢٢١	١٤٦
١٥	بنى سويف	١١	٢٠٧	٣٣٨	-	-
١٦	المنيا	١٢	١٥١	٤١٠	١٢١	-
١٧	الفيوم	٤	١٢٦	٢٧٠	٩٩	١١٦
١٨	قنا	١٢	٦٧	١٦٠	-	-
١٩	سوهاج	٤	٩٨	٢٦٦	٥٨	٦٥
٢٠	أسيوط	٦	٣٥٥	٦٥٨	٨٨	١٥٢
٢١	الأقصر	٨	١٦٣	٣٠٥	١١٠	٥٤
٢٢	أسوان	٣	١٨٢	٩٠	-	-
٢٣	الوادى الجديد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٢٤	مرسى مطروح	١	١٨	٢٤	١١	١٨
٢٥	شمال سيناء	١	٣٠	٢٠٠	١٠	١٥
٢٦	جنوب سيناء	١	١٠	١٥	٣	١٠
٢٧	البحر الأحمر	١	٢	١٠	٥	٨
الإجمالى						٤٧٣
						٩٧٢٩
						١٤٥٨١
						٤٣١٦
						٢٠٥٥

يتضح من جدول رقم (٣) أن عدد المؤسسات الإيوائية على مستوى جمهورية مصر العربية يتصدر القمة في محافظة القاهرة بعدد (٢٢٢) مؤسسة لاستيعاب العدد الضخم من المستفيدين، تليها محافظة الجيزة بعدد (٥٩) مؤسسة إيوائية تليها محافظة الإسكندرية والغربية بعدد (٢٤) مؤسسة، ثم تأتي محافظة البحيرة بعدد (١٨) مؤسسة ثم تأتي محافظة الدراسة وهي محافظة القليوبية وتحتوى على (١٣) مؤسسة إيوائية ويتساوى معها محافظة الشرقية في عدد (١٣) مؤسسة، ثم تأتي الدقهلية وقنا والمنيا بواقع (١٢)

مؤسسة ثم محافظة بنى سويف بعدد (١١) مؤسسة ثم الأقصر بعدد (٨) مؤسسات ثم المنوفية بعدد (٧)، وتأتى بورسعيد وأسيوط بعدد (٦) مؤسسات وتتضاءل المؤسسات فى كل من الإسماعيلية بعدد (٥) مؤسسات والفيوم وسوهاج بعدد (٤) ثم أسوان بعدد (٣) وتتلاشى فى السويس ودمياط وكفر الشيخ بعدد (٢) مؤسسة وباقى المحافظات مثل مطروح وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر بعدد مؤسسة واحدة فقط، ويقل عدد المؤسسات فى هذه المحافظات نظرًا لقلة عدد الأطفال مجهولو النسب فيها وقلة عدد السكان.

وتدل الأرقام السابقة سواء فى عدد الطفل مجهولو النسب أو فى عدد المؤسسات الإيوائية على مستوى جمهورية مصر العربية على تجسيد حجم المشكلة داخل المجتمع وتدق الأجراس لسرعة الانتباه لما سوف يحدث فى المستقبل من تهديد لمستقبل دولة كاملة، فلا بد من التعامل مع المشكلة ودراسة أبعادها جيدًا حتى نستطيع السيطرة عليها؛ لأن التزايد فى أعداد الأطفال مجهولو النسب خلال الفترة الأخيرة يدل على خلل أخلاقي ومجتمعي فى آن واحد ويصاحبه تقصير من جانب المجتمع والدولة فى حق لعدم توفير الإمكانيات المادية والمعنوية لهؤلاء حتى ينشأ هؤلاء الأطفال فى بيئة صحية تمدهم للخروج لمجتمع ربما يرفض واقفهم المرير فلا بد الربط بين القوانين المعلنة وما هو قائم بالفعل حتى نعبر جميعًا إلى بر الأمان.

أسباب ظاهرة مجهولو النسب:

يعتبر الأطفال مجهولو النسب من الفئات التى تعانى من الحرمان منذ لحظة الميلاد بل قد تعانى تلك الفئة من الحرمان فى مرحلة ما قبل الميلاد وهى مرحلة الجنينية والتى تكون فيها الأم فى حالة نفسية سيئة تؤثر على الجنين حيث أكدت الدراسات أن الحمل غير الشرعى يؤدي إلى اضطرابات نفسية خطيرة حيث تشعر الأم بالإثم المرتبط بالحمل والضغوط الاجتماعية وتهديد المستقبل، وقد يؤدي ذلك إلى عدم التوافق مع الحمل مما يؤثر بدوره على نمو الجنين (عزه محمد محمود، مرجع سابق: ١٤).

الأطفال هم ثروات البلاد الحقيقية، والركيزة التى تحقق تنميتها وازدهارها، ولكن قبل أن يبلغ هؤلاء الأطفال سن العطاء والنضج، يمرون بمراحل عدة فى حياتهم، أهمها مرحلة الطفولة ذاتها. وتلعب العلاقات الأولية مع الأم والأب أو من

ينوب عنهما، دورًا مهمًا في تكوين البنية النفسية لدى الطفل الذى سيصبح رجل المستقبل، وذلك وفقًا لما يدركه من أمن نفسى واهتمام واحترام وضوابط من الوالدين، وأى خلل فى هذه العلاقات يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية من بينها تعرضه للاضطراب النفسى أو التشرذم والانحراف (رضوى فرغلى، ٢٠١٢: ٥٧).

ويمكن تلخيص أهم أدوار الوالدين فى الآتى (أمل صلاح الدين محمد، ٢٠١١: ١٠-١١):

الأم مصدر للأمن:

فوجودها فى محيط الطفل يشعره بالأمان والأطمئنان وقيامها بتلبية مطالبه وحاجاته فى سنواته الأولى التى يكون فيها معتمدًا عليها اعتمادًا تامًا يشعره بالراحة والسعادة وهو ما أكده (فرويد)؛ حيث أوضح أن توتر وإحباط الفرد ينجم عن طبيعة علاقته بالأم فى سنوات عمره الأولى.

الأم مصدر للحب والعطف:

فمداعبة الم خلال الرضاعة وحمله وهددهته لينام تغذى شعوره بالدفء، وروحه بالعطف والحنو فينعكس ذلك عليه فى صورة رضا وسرور وعند حدوث العكس يظهر لديه القلق والغضب والخوف.

الأم مصدر إكساب الطفل سلوكه الاجتماعى:

فمن خلال مواقف التفاعل اليومى بين الطفل وأمه يتعلم الطفل أن يتمثل لما يلقن له من قيم وعادات ويلتزم بقبول واجبات ومسئوليات من قبل الأم وذلك ليحوز رضاها عنه.

دور الأب فى تكوين الذات العليا (الضمير):

من خلال ما يقدمه من قدوة ومثل صالح. وعن طريق أسلوب المعاملة الوالدية المتبع (التسلط - التساهل - الاعتدال) تتحدد فكرة الطفل عن الذنب والمغفرة والخير والشر، وبالتالي تتشكل معايير وقيمه التى تكون ضميره فيما بعد.

دور الأب فى تنمية المسؤولية الخلقية والاجتماعية:

فالأب كمصدر للسلطة يفرض القواعد ويشجع على اتباعها خلال عملية التفاعل

العائلى، وهى قواعد تتفق ومعايير الجماعة ويتبعها الطفل فى وجود وعدم وجود مصدر السلطة وهو الأب سعياً منه للحصول على الثناء وتجنب الأذى.

دور الأب فى عملية التنميط الجنسى:

يسعى كل مجتمع إلى غرس معتقداته واتجاهاته فى أطفاله والتي تتفق والدور المنوط به وفقاً لجنسه، ويسعى الوالدين وباقى أفراد الجماعة، وكذلك خوفاً من النبذ والعقاب إذا ما أساء التصرف فى هذا الدور. وتتم عملية التنميط الجنسى عندما يتوحد الطفل مع الوالد من نفس النوع.

دور الأب فى نمو المهارات الاجتماعية والمعرفية:

إنه بدراسة تفاعلات الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية مع أقرانهم اتضح أنهم أقل اجتماعية، وأكثر تركز حول الذات ويرجع ذلك إلى أن غياب الأب عن المشاركة فى رعاية الطفل والتفاعل معه جعله أقل قدرة على مواجهة التوتر فى المواقف الجديدة وغير قادر على خوض التحديات.

إذن العلاقة بين الطفل والوالدين علاقه حساسة جداً تنشأ منذ الصغر وبناءً عليها تتحدد شخصية الطفل إما أن يكون إنساناً سوى يتمتع بصحة نفسية جيدة ويملك كل مقومات الشخصية الثابتة غير مهزوز، أو يكون شخصية تتمتع بكل معانى الحرمان النفسى والاجتماعى مما يؤدى به إلى الفشل فى الاندماج داخل المجتمع. فظاهرة الأطفال مجهولو النسب لها جذور اجتماعية ونفسية أدت فى النهاية إلى ميلاد هذه الكارثة المجتمعية فكلها عوامل وأسباب تكاتفت معاً لتنبأ بخطر قادم يهدد استقرار وسلامة المجتمع، وطفل اليوم هو فى المستقبل شاب ونحن من نحدد إذا كان شاباً نافع للمجتمع أم يكون مشروع مجرم خطير يهدد نفسه أولاً ثم مجتمعه ثانياً.

أسباب انتشار ظاهرة الأطفال مجهولو النسب (سعد الدين بوطبال، عبد الحميد عشوى، ٢٠١٦: ٢٢٠-٢٢٣):

إن الطفولة مجهولة النسب هى نتاج علاقات جنسية غير شرعية (خارج إطار الزواج) وهى تتزايد من سنة لأخرى بفعل جملة من العوامل خاصة لدى الشباب؛ وهى:

١) عوامل نفسية:

أ- الاندفاعية: يتميز الشباب عامة بالاندفاعية فى سلوكياتهم بصفة عامة، وهو ما ينطبق على سلوكياتهم الجنسية والتي تتسم بالمخاطرة وعدم أخذ الحذر، فنجد بعضهم يقيمون علاقات جنسية غير شرعية ومتعددة، الشيء الذى ينتج عنه حمل غير شرعى.

ب- محدودية الخبرة الاجتماعية: يتسم الشباب والمراهقون بمحدودية الخبرة الاجتماعية فى التعامل مع المشكلات والقضايا التى تعترض سبيلهم فى حياتهم الشخصية والاجتماعية، ومنها المشكلات الجنسية؛ حيث يتورطون فى علاقات جنسية متعددة وخطرة تؤدى بهم إلى التسبب فى الحمل غير الشرعى.

ج- حب المغامرة: ومن بين المغامرات التى يقوم بها الشباب العلاقات الجنسية غير الشرعية، بهدف التنفيس عن الكبت الجنسى الذى يعانونه، لكنهم فى الوقت نفسه يغفلون الآثار الناجمة عن هذه المغامرة التى تنتهى غالباً بولادة طفل غير شرعى.

٢) عوامل اجتماعية:

أ- الدور السلبى لوسائل الإعلام: أصبحت بعض القنوات الفضائية تقدم برامج فيها كثير من الإثارة الجنسية التى بدورها أصبحت تستهوى جيل الشباب لتفريغ المكبوتات الجنسية، زيادة على اكتسابهم لنماذج فى كفيات القيام بالعلاقات الجنسية عن طريق الملاحظة والاقتداء؛ مما يؤدى إلى التهيج لدى الأفراد نتيجة مشاهدتهم لهذه البرامج، وهو ما قد يدفعهم إلى الممارسة الفعلية للعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، مما قد ينجم عنه حمل غير شرعى.

ب- ممارسة الدعارة: تتكرر الأخبار بصفة شبه يومية عن تفكيك مصالح الأمن لشبكات ممارسة الدعارة، أى ممارسة العلاقات الجنسية بأجر مادية وفى إطار غير شرعى، وهى مصدر لكثير من الطفولة مجهولة النسب.

ج- ضعف الوازع الدينى: تمثل تعاليم ديننا الحنيف نبراساً نهتدى به فى حياتنا الاجتماعية، وقد حرمت فى مجملها العلاقات الجنسية غير المشروعة، وجعلتها من الكبائر والموبقات.

د- عدم متابعة الأسرة للأبناء والتفكك الأسرى: يعود التفكك الأسرى بالآثار الوخيمة على المراهقين والشباب، مما يجعلهم يغادرون منازلهم بالشارع كمتنفس عن الضغط النفسى الاجتماعى الذى يعيشونه فى منازلهم، إلا أن الشارع يفاجئهم بمشاكل أكبر، وأولها ظاهرة الاعتداءات الجنسية خاصة بالنسبة للفتيات.

هـ- سلبية العولمة والغزو الثقافى:

أبرزت العولمة عدة سلبيات باعتبارها تسعى إلى نشر ثقافة اجتماعية عالمية نابعة من خصائص البلد الرائد ثقافياً وعلمياً والمتحكم فى السياسة الدولية، وقد برزت حدة هذه السلبيات خاصة على الدول الإسلامية، حيث تدعو العولمة إلى (حرية المعتقد، حرية التصرف، حرية التصرف فى الجسد) دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الثقافة الاجتماعية السائدة فى كل بلد.

و- ضعف التواصل الأسرى: حيث لا يمكن للمراهق أو الشباب أن يتحصل على معلومات ومعارف حول الحياة الجنسية والسلوكيات الجنسية السوية فى الوسط العائلى، لأنها تعتبره من المواضيع التى لا يمكن التحدث فيها ومناقشتها، هذا ما يجعل كثيراً من الشباب يأخذون معلومات مغلوبة عن العلاقات الجنسية.

ز- الخيانة الزوجية.

خاتمة

تعتبر ظاهرة الأطفال مجهولو النسب ظاهرة خطيرة داخل المجتمع المصرى وأخذت تزداد فى الفترة الأخيرة نظراً لأسباب كثيرة، وما يجب أن تقوم به الدولة أن تتكفل هؤلاء الأطفال من كل النواحي سواء كانت مادية من خلال إمداد دور الرعاية الاجتماعية على مستوى الجمهورية بالإمكانات المادية التى تضمن لهؤلاء الأطفال: (العيش بكرامة - توفير الملابس الملائم - التعليم المناسب). وإمداد الملاجىء بالإمكانات المعنوية: (توفير الجو النفسى والاجتماعى المناسب لنمو هؤلاء الأطفال - تقبلهم كما هم لا كما يجب أن يكونوا).

لكن الواقع الموجود فى الوقت الحالى داخل دور الرعاية الاجتماعية واقع مؤلم جداً من حيث دعم الدولة لهذه الفئة فهو قليل جداً لا يوفى جميع الاحتياجات لهم ،

ولكن تقوم التبرعات اليومية من الجمهور بكل فئاته بالوفاء باحتياجات هؤلاء الأطفال من حيث (الملبس - التعليم - الترفيه - المأكل) وغير ذلك من الأمور التي كان يستوجب على الدولة القيام بهذه الاعمال دون الحاجة لتبرعات من أفراد المجتمع.

ويجب على الدولة أيضًا توفير فرص عمل لهؤلاء الأطفال في المستقبل بعد تخرجهم من الدار حتى يجدوا منفذًا لتوفير احتياجاتهم الأساسية وتكوين أسرة، ويجب توفير سكن خاص لهؤلاء الشباب تدعمه وزارة التضامن الاجتماعى منعًا لانحرافهم بعد الخروج من دور الرعاية الاجتماعية، ولكن الواقع الحالى داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية هو تخرج الشاب عند استكمال تعليمه وبعدها يواجه المجتمع دون عمل ودون سكن ودون أسرة مما يفتح أمامه ابواب الانحراف والتخريب والانتقام من المجتمع بكل فئاته لأنه يعتبره المسؤول عن ما هو فيه الآن.

لذلك لا بد أن نتكاتف جميعا (المجتمع والدولة) لدراسة هذه الظاهرة ومحاولة سد الثغور التي تؤدي بهذه الفئة إلى الانحراف وليس الانحراف خاصًا بفئة معينة فقط، ولكن انحرافهم يعنى انحراف مجتمع بأكمله واعوجاجهم عن المسار هو تهديد لمستقبل دولة بالكامل، فلا بد من العمل على إيجاد حل لهذا الخطر الكبير الذى يهدد أمن المجتمع وسلامته.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أحمد مجدى حجازى (٢٠٠٩): المواطنه وحقوق الإنسان فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، القاهرة.
- أمل صلاح الدين محمد السيد (٢٠١١): فاعليه برنامج أنشطة فنية لخفض العدوانية لدى أطفال دور الرعاية الإيوائية الملتحقين بالمدرسة الابتدائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، قسم رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، جامعة القاهرة.
- أمل شمس، مستقبل التمكين الاقتصادى والاجتماعى للأيتام: عرض لتجربة جمعية رسالة فى مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد ٢٠، ٢٠١٧.
- رضوى فرغلى (٢٠١٢): أطفال الشوارع الجنس والعدوانية "دراسة نفسية"، الدار العربية للكتاب، القاهرة.
- سعد الدين بوطبال (٢٠١٦): عبد الحميد عشوى، العنف الموجه نحو الطفل مجهولو النسب من منظور اجتماعى إسلامى، مجلة البحوث الإسلامية.
- ضيافى نوال (٢٠١٠): المسئولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد.
- عبدالجواد خلف (٢٠٠٠): اللقيط وأحكامه بين الشريعة والقانون، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة.
- عزازى اسماعيل (٢٠١٢): الحاجات النفسية والاجتماعية المرتبطة بقلق المستقبل لدى المراهقين مجهولو النسب من المنظور التربوى دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، قسم الإرشاد النفسى، جامعة القاهرة.
- عزه محمد محمود الطنبولى (٢٠١٧): الاستبعاد الاجتماعى مجهولو النسب نموذجًا، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- قانون الطفل المصرى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ٢٦ لسنة ٢٠٠٨.

محمد إبراهيم آدم (٢٠١٦): تنمية السلوك الاجتماعى بمؤسسات الأطفال الأيتام، القاهرة، المكتب الجامعى الحديث.

مها الكردى (١٩٨٠): التوافق والتكيف الشخصى الاجتماعى لدى الأطفال بالملاجئ واللقطاء، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد ١٧، العدد ٣٠٢ مايو/ سبتمبر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيه، القاهرة.

نجلاء فرغلى عبد العال (٢٠١٤): المحددات الاجتماعية والثقافية للمسؤولية الاجتماعية دراسة على عينة من الشباب المصرى فى الريف والحضر، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

المراجع الأجنبية:

Children of unknown parentage face identity crisis-newspaper, 2017.
Muslim women's shura council, American society for Muslim advancement, august 2011.
Erving Goffman (1963), stigma, prentice Hall, INC, Englewood cliffs, N.J
Library of congress.

مواقع الإنترنت:

www.elyomnew.com
www.protectionproject.org/wp-egypt-child-law-complete-2008

